

مصر لا تغضب من حماس.. مهما تباعدت المسافات

محمد أبو الفضل
كاتب مصري

تحكم في العلاقة بين مصر وحركة حماس الفلسطينية مجموعة من الضوابط الاستراتيجية لا تسمح لأي منهما بالخضام السياسي وتحويله إلى صراع، ثم نقل الصراع إلى مستوى أعلى ويحوّله إلى أزمة حقيقية، لأن كل طرف يحتاج إلى الآخر الآن مهما تباعدت المسافات أو تقطعت السبل بينهما. تعلم القاهرة أن حماس جزء من جماعة الإخوان المسلمين، حتى لو عدلت ميثاقها الأساسي، وادعت أنها مستقلة أو فصيل مقاوم وكفى، وتعلم الأخيرة أن النظام المصري يقف موقفا صارما من تيار الإسلام السياسي، ولا يفرق بين متشددين ومعتدلين، مع ذلك هناك تقاطعات وقواسم مشتركة تظهر من وقت إلى آخر.

تخيم على العلاقة سحب قائمة بعد التصعيد العسكري بين حماس وإسرائيل، وقيام قطر بدور ملموس في فرمته، على خلاف كل مرة كانت القاهرة هي التي تلعب الدور الرئيسي في الوساطة وتنجح في وقف التصعيد، ما جعل البعض يعتقد أن الدوحة ستضعف نفوذها في قطاع غزة على حساب القاهرة. تعلم حماس أن المسافة التي تتحرك فيها قطر، أو تركيا، أو غيرها، من الصعوبة أن تخضع من رصيد مصر، لأن غزة، والقضية الفلسطينية عموما، تندرج في إطار الأمن القومي، ولا يمكن التهاون مع ما يجري هناك من تطورات وتفاصيل. ليست هذه المرة الأولى التي يتردد فيها الحديث عن نفوذ ما للدوحة

ومحاولات تقوية شوكتها، ولن تكون الأخيرة، في ظل العلاقة القوية التي تربطها بحماس، والمناورات التي تجيدها الحركة، ورغبتها المستترة في عدم وضع العطاء كله في جعبة مصر، وحرصها على تنوع أوراق اللعب على الطاولة. هي لعبة قديمة أجادتها الكثير من الفصائل عندما كانت الأجواء العربية مليئة بالتنقل بين المحاور، وتحاول قطر وتركيا وإيران إعادة إنتاج اللعبة على مفاصل كل منها، وظهرت تجلياتها خلال السنوات الماضية في الحرب والسلام، ولم تفلق في هز القواعد التاريخية، وأخفق العبث بتأويل الجغرافيا السياسية في إحداث التغيير المنشود. لم تغضب القاهرة من مثل هذه الألاعيب الصغيرة، فالدولة التي تستوعب حماس بكل ما قامت به من تجاوزات بحق أمنها القومي في مرحلة سابقة، لن تتفعل مع تصرفات تعلم أسبابها ودوافعها والرامي التي تريد تحقيقها حاليا. جرى غض الطرف عن الدعم الذي قدمته الحركة للمتشددين في سيناء، وتعاملت مصر مع اختراقات الحدود بطرق أمنية، وسدت المنافذ التي تستغلها حماس، وتخطت القاهرة ما ترتب من أضرار على الانتهاكات الصريحة التي قامت بها الحركة، غير أنها لم تفخر لها أو تسامحها، ووجدت أن الاحتواء أفضل من الصدام. ترى القاهرة أن الخيارات المحدودة تفرض عليها التعاطي مع حماس وعدم قطع حبال الود معها، فإن تكون تحت عينها حتى لو قامت بتصريفات غضبها، خير من أن تتركها تماما لدول تعلم نواياها وأهدافها، وهو ما تعرفه الحركة، ويدفعها من وقت إلى آخر إلى تبني



تطفو هذه اللعبة على السطح بشكل كبير مع إسرائيل لتبرير إجراءات معينة، وتعلم مصر أكثر من غيرها أن حماس كحركة عقائدية قد تعمل بمبدأ التقيّة وتوزيع الأدوار، لكنها لا تسمح باختلاف الرؤى، ولا تظهر ذلك في وجه القاهرة، التي تعلم ما يدور بداخلها، وترتك لها مساحة للحركة طالما تنطوي على جدوى للقضية الفلسطينية. إذا تجاوزت في الاشتباك أو تلمات في عبور هذه المساحة هناك عوامل ردة عديدة وعقوبات مختلفة، يمكن اللجوء إليها في حالة وقوع أضرار مباشرة، ومن هنا سيكون الغضب المصري من حماس مكلفا، الأمر الذي يعيدها إلى مربعها الأول.

تتسم العلاقة في العلب بالشجون، وإخفاء ما يعيرها من مطبات عملية تتعرض لها وهي ليست بالهينة، وكل طرف يعلم فحواها وأماكنها، ويحاول تفادي الإنزلاق فيها ولو بتصريحات وبيانات دبلوماسية، لأن الرمود السلبي قد يصعب احتواء دواعياته. تستغل الحركة اشتغالات مصر أحيانا، وتوسع للاستفادة من طموحات بعض القوى، وترغب في توصيل رسائل سياسية معينة أو جس النبض، وربما تريد استثمار فائض التراث المصري وتختبر حدود التحمل، وتوظف الهامش المسموح به للحركة، وتلجأ إلى المناورات بحجة أن لدى الحركة صقورا وحمائم.

حادة، مكنت إسرائيل من ضم مساحات كبيرة من الأراضي المحتلة، وساعدت حماس على استمرار سيطرتها على غزة، وهناك تفاهات ضمنية بينهما على استمرار هذه الحالة المفيدة لكليهما، ولذلك تخشى مصر أن يتخطى التدهور مستوى الصراع الأزمن ويصبح أزمة ممتدة تقضي على ما تبقى من بصيص أمل لحل القضية الفلسطينية. تواجه القاهرة تحديات على الجبهة الغربية مع ليبيا، وفي ملف سد النهضة الإثيوبي، ولا تريد أن تتحول غزة إلى بؤرة أشد إزعاجا لتعيد النشاط إلى الإرهابيين الكامنين في سيناء، وهو ما يجعلها أكثر صبرا على توجهات حماس ولو اغضبته.

سياسات خبيثة من دون تجاوز الخطوط الحمراء. تملك مصر مفاتيح عديدة لخنق حماس ولا تلجأ إليها، لأن الحركة ليست قطاع غزة، ولن يتم اختزال أهمية فلسطين فيها، فالمسألة أبعد ما يكون عن أوراق الدومينو التي إذا تهافت إحداها يتهاوى الباقي منها تلقائيا، ومن المفيد أن تكون جميع الفصائل في الأراضي الفلسطينية صلبة ومتماسكة. وكما أن الخطوط مفتوحة مع حماس من جانب مصر، على الرغم من تجاوزاتها، هناك خطوط موازية مع كل القوى الوطنية الفلسطينية، ولا يعني الخلاف مع إحداها حول ملف ما تحوله إلى أزمة ثنائية، وتؤكد حوارات المصالحة التي تمت في القاهرة على مدار عقود أن العلاقة لا تخضع للأهواء، ولن تتوقف على تباين التقديرات. من الطبيعي امتصاص الضربات السياسية، مهما بلغت حدتها، لكن غير الطبيعي أن يفهم التسامح على أنه ضعف، أو الصبر قلة حيلة، فهناك الكثير من أدوات الضغط التي يمكن تفعيلها لإجبار حماس على الانصياع، وهي تعلم حدودها جيدا، لذلك تحرص دائما على عدم التفريط في العلاقة، ولا تتعدى أن تصل إلى مستوى الجفاء. يفرص الواقع الفلسطيني والتطورات الإقليمية المتلاحقة، التمسك بشعرة معاوية، ومنع وصولها إلى مرحلة القطع النهائي، الذي لن يفيد مصر أو حماس، فالجبل السري الذي يربط بين سيناء وغزة وانعكاسه على الأمن المصري يمنح التضحية بهذه الشعرة، لأن النتائج المترتبة عليها مخررة ولن تقيد الجانبين. تحفل الساحة الفلسطينية بانقسامات

لعنة النووي الإيراني

استثمارات صينية وروسية تحصى على الخمينيين أنفاسهم. والنتيجة واحدة لا محالة.

مثل دونالد ترامب يتقن معادلات الربح والخسارة. شطب ترامب ما حدث في لوزان عام 2015 لأنه كان لصالح إيران مئة بالمئة، فسلفه باراك أوباما مع بقية قادة مجموعة (1+5) لم يأخذوا العواطف بالحسبان.

الولايات المتحدة وبريطانيا والصين وروسيا والمانيا وفرنسا، أبرمت الاتفاق مع إيران ثم حلت عليها لعنة. انقذ الأميركيون أنفسهم بالانشحاب منه بسرعة وقلبوها لعنة على طهران وأذرعها في الشرق الأوسط. أما بقية دول المجموعة فلا زالت حتى الآن تحصد ثمار ما صنعت وجمت.

الدول الثلاث الأوروبية في الاتفاق النووي تترك اليوم أن الاتفاق لم يوقف التهديد الإيراني للأمن والسلم الدوليين. ودولتان من بين الثلاثة، هما بريطانيا وألمانيا، حظرتا حزب الله، أقوى أذرع طهران الخارجية، بعد أن اكتشفت أنه جماعة إرهابية تمارس أنواع الجريمة المنظمة على أراضيها.

تكاثر فرنسا في عدم حظر حزب الله على غرار بريطانيا وألمانيا، ولكنها مسألة وقت لا أكثر. خاصة وأن باريس تتلمس اليوم بوضوح كيف يعيق الحزب أي حلول عربية لازمة لبنان الذي تربطه علاقات تاريخية مع الفرنسيين. وما يفعله الحزب هو تنفيذ لتوجيهات نظام الولي الفقيه.

تعترف الدول الأوروبية بمنطقية المخاوف الأميركية إزاء التهديد الإيراني لأمن الشرق الأوسط وهي بهذا تعترف أن الاتفاق النووي لم يكن جيدا بالقدر الكافي. ويحتاج إلى مراجعة شاملة ليتضمن برنامج طهران الصاروخي، وتدخلاتها العدائية في شؤون جوارها والدول العربية عموما.

الولايات المتحدة وبريطانيا والصين وروسيا والمانيا وفرنسا، أبرمت الاتفاق مع إيران ثم حلت عليها لعنة. انقذ الأميركيون أنفسهم بالانشحاب منه بسرعة وقلبوها لعنة على طهران وأذرعها في الشرق الأوسط. أما بقية دول المجموعة فلا زالت حتى الآن تحصد ثمار ما صنعت وجمت.

الدول الثلاث الأوروبية في الاتفاق النووي تترك اليوم أن الاتفاق لم يوقف التهديد الإيراني للأمن والسلم الدوليين. ودولتان من بين الثلاثة، هما بريطانيا وألمانيا، حظرتا حزب الله، أقوى أذرع طهران الخارجية، بعد أن اكتشفت أنه جماعة إرهابية تمارس أنواع الجريمة المنظمة على أراضيها.

تكاثر فرنسا في عدم حظر حزب الله على غرار بريطانيا وألمانيا، ولكنها مسألة وقت لا أكثر. خاصة وأن باريس تتلمس اليوم بوضوح كيف يعيق الحزب أي حلول عربية لازمة لبنان الذي تربطه علاقات تاريخية مع الفرنسيين. وما يفعله الحزب هو تنفيذ لتوجيهات نظام الولي الفقيه.

تعترف الدول الأوروبية بمنطقية المخاوف الأميركية إزاء التهديد الإيراني لأمن الشرق الأوسط وهي بهذا تعترف أن الاتفاق النووي لم يكن جيدا بالقدر الكافي. ويحتاج إلى مراجعة شاملة ليتضمن برنامج طهران الصاروخي، وتدخلاتها العدائية في شؤون جوارها والدول العربية عموما.

بهاء العوام
صحافي سوري

المساعي الأميركية لإعادة فرض كل العقوبات الأممية على إيران تتحدث بلسان حال ملايين البشر في المنطقة. هؤلاء الذين تلاحقهم لعنة الاتفاق النووي لطهران مع دول العالم الكبرى. فهم بسبب هذا الاتفاق المشؤوم إما تشردوا من دولهم أو قتلوا أو عانوا الجوع والفقر والمرض.

من داخل إيران إلى دول جوارها العربي كسوريا والعراق واليمن ولبنان، يتوزع ضحايا الاتفاق النووي الذي أطلق يد الخمينيين في منطقة الشرق الأوسط بأكملها، مقابل لاشيء. لم يقدم الولي الفقيه للدول الست الكبرى إلا تباطؤا في إنتاج القنبلة النووية لنحو لا يزيد عن عشرين عاما.

لم ينه نظام الخميني احتلاله لأربع دول عربية. لم يوقف برنامج الصاروخي الذي يهدد به أمن المنطقة بأسرها. لم ينشر الديمقراطية والحرية داخل إيران. على عكس كل هذا، وبعد اتفائه مع العرب، أمعن في عدائه لشعوب المنطقة، وطور صواريخه، وتمادي في استبداده للإيرانيين.

لا تفهم تلك المعادلة التي تنازلت فيها القوى الكبرى عن كل شيء كي توقف البرنامج النووي الإيراني. لا تدرك ماهية الخوف الغربي الذي منح نظام الولي الفقيه أربع دول عربية شرطا لا يمتلك قبلة نووية خلال العقدتين المقبلين. أم تراه النقاء الخشبي مع الانتهازية هو ما أفرد الاتفاق؟

لم تعد تهم الأسباب لأن الاتفاق بات من الماضي بمجرد قدوم رئيس

الإمارات وإحياء مصطلح «مقاومة التطبيع»

محمد خلفان الصوافي
كاتب إماراتي

فقدت العبارة التاريخية لفكرة مقاومة إقامة علاقات متكاملة بين الدول العربية والإسلامية مع إسرائيل، والمعروفة بـ"مقاومة التطبيع"، قيمتها المعنوية بعد أن ابتعدت من دول تروج لمشروعات سياسية، خاصة إيران وتركيا، التي استخدمتها للتغطية على أهدافها الحقيقية، من خلال التضييق الإعلامي الذي مارسه على الفلسطينيين وعلى الشعوب العربية.

المصطلح استخدمته أطراف يعرف الكثيرون أن انظمتها تقيم علاقات مباشرة مع الدولة الإسرائيلية، ولاسلف أن بعضهم من زعماء الفلسطينيين أنفسهم، لم يكونوا تزيهين أو حتى محايدين في الوقوف بوجه إجراءات تقوم بها إسرائيل ضد الحقوق الفلسطينية، بل ساهم بعضهم في بناء الجدار، من خلال استيراد مواد بناء، وكانت تلك الأطراف، دولا وزعماء، تهادن إسرائيل وتلتزم الصمت على مخططاتها في ضم الأراضي الفلسطينية، وفي المقابل تجيش شقوبها وتحرض إعلامها ضد من يفكر في إقامة علاقة سياسية أو تجارية (التطبيع) مع إسرائيل، حتى لو كان ذلك الأمر سيؤدي إلى تحقيق بعض المصالح للشعب الفلسطيني، وربما السلام في المنطقة.

في خطوطها الجريئة، أعادت دولة الإمارات شيئا من قيمة هذا المصطلح، التي كان واضعو المصطلح ياملون تحقيقها. واليوم لو أن الإمارات اتخذت قرارا في مقاطعة العلاقة مع إسرائيل، سيكون لذلك معنى سياسي وقيمة تؤثر سلبا في إسرائيل.

الإمارات بخطوة مثل هذه تكون قد تبنت موقفا سياسيا تعاقب فيه إسرائيل، إن هي تراجعت وانكرت ما تم الاتفاق عليه، على عكس من كانوا يستخدمون المصطلح من أجل تخريب المجتمعات العربية وإيذاء الإنسان الفلسطيني، لأن العلاقات الإسرائيلية خاصة الاقتصادية كانت قائمة، ولو بطريقة غير مباشرة، مع دول عربية وإسلامية.

عدد لا بأس به من الأنظمة السياسية العربية والإسلامية، وعلى رأسها تنظيمات فلسطينية وبينها إيران وتركيا تستمد شرعيتها السياسية من تبنيها مصطلح

فقدت العبارة التاريخية لفكرة مقاومة إقامة علاقات متكاملة بين الدول العربية والإسلامية مع إسرائيل، والمعروفة بـ"مقاومة التطبيع"، قيمتها المعنوية بعد أن ابتعدت من دول تروج لمشروعات سياسية، خاصة إيران وتركيا، التي استخدمتها للتغطية على أهدافها الحقيقية، من خلال التضييق الإعلامي الذي مارسه على الفلسطينيين وعلى الشعوب العربية.

المصطلح استخدمته أطراف يعرف الكثيرون أن انظمتها تقيم علاقات مباشرة مع الدولة الإسرائيلية، ولاسلف أن بعضهم من زعماء الفلسطينيين أنفسهم، لم يكونوا تزيهين أو حتى محايدين في الوقوف بوجه إجراءات تقوم بها إسرائيل ضد الحقوق الفلسطينية، بل ساهم بعضهم في بناء الجدار، من خلال استيراد مواد بناء، وكانت تلك الأطراف، دولا وزعماء، تهادن إسرائيل وتلتزم الصمت على مخططاتها في ضم الأراضي الفلسطينية، وفي المقابل تجيش شقوبها وتحرض إعلامها ضد من يفكر في إقامة علاقة سياسية أو تجارية (التطبيع) مع إسرائيل، حتى لو كان ذلك الأمر سيؤدي إلى تحقيق بعض المصالح للشعب الفلسطيني، وربما السلام في المنطقة.

في خطوطها الجريئة، أعادت دولة الإمارات شيئا من قيمة هذا المصطلح، التي كان واضعو المصطلح ياملون تحقيقها. واليوم لو أن الإمارات اتخذت قرارا في مقاطعة العلاقة مع إسرائيل، سيكون لذلك معنى سياسي وقيمة تؤثر سلبا في إسرائيل.

الإمارات بخطوة مثل هذه تكون قد تبنت موقفا سياسيا تعاقب فيه إسرائيل، إن هي تراجعت وانكرت ما تم الاتفاق عليه، على عكس من كانوا يستخدمون المصطلح من أجل تخريب المجتمعات العربية وإيذاء الإنسان الفلسطيني، لأن العلاقات الإسرائيلية خاصة الاقتصادية كانت قائمة، ولو بطريقة غير مباشرة، مع دول عربية وإسلامية.

عدد لا بأس به من الأنظمة السياسية العربية والإسلامية، وعلى رأسها تنظيمات فلسطينية وبينها إيران وتركيا تستمد شرعيتها السياسية من تبنيها مصطلح



العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدرء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
حذام خريف
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة العيقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 - 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk